

كلمة العراق

في الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للامم المتحدة المعنية باستعراض وتقييم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المنعقدة في نيويورك للفترة من ٦/٣٠ ولغاية ١٩٩٩/٧/٢ .

السيد الرئيس

في البداية اسمحوا لي ان اعبر لكم عن سرور وفدي لرؤيتكم تترأسون الدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة المعنية باستعراض وتقييم تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، ويحدونا الأمل ان تساهم خبرتكم ودرائتكم في انجاح أعمال الدورة .

السيد الرئيس

لقد مثل برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤ بداية حقبة جديدة في جهود الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة للجميع وتأكيد أهمية حقوق الانسان بما فيها الحق في التنمية .. ولقد جاءت مؤتمرات الامم المتحدة الرئيسية الاخرى التي عقدت في التسعينات لتعزيز اهداف ومقاصد برنامج العمل لهذا المؤتمر ، ومطلوب الان اكثر من أي وقت مضى المتابعة الحثيثة لتحويل توصيات هذه المؤتمرات الى خطوات ملموسة تحقق ولو الحد الأدنى من الامل الذي وضعه المجتمع الدولي على نتائج هذه المؤتمرات .

وللاسف فاننا نشهد تلكوء بعض الدول المتقدمة النمو وبعض المؤسسات الدولية في تنفيذ المطلوب منها في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ، وهذا يؤدي جهود الدول النامية في بناء الاسس التي تسمح بتحقيق النمو الاقتصادي المستديم والقضاء على الفقر وزيادة الاستثمارات في القطاع الاجتماعي وخاصة في الصحة والتعليم وتنظيم الاسره . ان اليد الواحدة لاتصق ومطلوب تظافر جهود الجميع ، وعلى وجه الخصوص الدول الغنية من اجل الوصول الى الاهداف المبتغاة .

السيد الرئيس

- لقد كان العراق من الدول الرائدة التي اعتمدت التخطيط العلمي المنظم من اجل تعبئة الموارد المادية والبشرية وتميبتها بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام يهدف الى رفاه الانسان وصيانة حقوقه ومصادر ثروته وبيئته ، واشير على سبيل المثال لا الحصر الى الانجازات الاتية :
- تطبيق سياسة مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية من الروضة الى الدكتوراه ، وتطبيق مبدأ الزامية التعليم الابتدائي ومحو الامية، وقد نجحت هذه السياسة وحاز العراق على جائزة اليونسكو في هذا المجال .
 - تطبيق سياسة مجانية الخدمات الصحية كافة مع توجيه اهتمام خاص للرعاية الصحية للاطفال والنساء الحوامل ، ونتج عن ذلك انخفاض كبير في نسبة وفيات الاطفال وازدياد متوسط عمر الفرد العراقي والقضاء على اغلب الامراض المتوطنه والمعدية .
 - توفير الرعاية الاجتماعية لكبار السن ولليتامى والمعوقين والاسر الفقيرة.
 - اعطاء اهتمام خاص بالريف العراقي وتوفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية التي تحد الهجرة من الريف الى المدنية .
 - الاهتمام الخاص بالمرأة وفسح المجال لاشراكها في جميع ميادين الحياة العملية والسياسية والتأكيد على دورها في بناء المجتمع ، فاخذت المرأة تشغل مواقع اكثر اهمية في الحياة العملية وازدادت بشكل ملحوظ اعداد النساء في جميع الانشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والفكرية ، وصدرت في العراق العديد من القوانين والتعليمات التي تهدف الى انصاف المرأة ومساواتها في الحقوق والواجبات مع الرجل .

السيد الرئيس

لقد كان اقرار الحق في التنمية بكافة اشكالها عام ١٩٨٦ ايداناً ببدء مرحلة جديدة في الاعتراف بالتنمية كحق من الحقوق الاساسية للانسان ، الا ان هذا الحق اعترضته عقبات دولية ومحلية ، فعلى الصعيد الدولي تمثلت العقبات في استمرار سياسات عدم احترام حق الشعوب في تقرير المصير وحققها في السيادة على ثرواتها الطبيعية ، وغير ذلك من مظاهر التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وسياسات منع نقل التكنولوجيا الى بلدان العالم الثالث ومشكلات البيئة والمديونية ، أما على الصعيد الوطني فتتمثل العقبات بالامية والامراض والفقر والناجحة كلها عن نقص التنمية .

وفي هذا المجال لابد من ان نسلط الضوء على احدى العقبات التي بدأت تشكل ظاهرة فسي عقد التسعينات وبداية الالفية الثالثة وهي العقوبات الاقتصادية التي تفرض على الدول النامية ، ولعل العقوبات الشاملة المفروضة على العراق هي اوضح مثال على ذلك ، اذ ان هذه العقوبات اوقفت ، بل دمرت ، معظم الخطط التنموية للعراق في مجال السكان والتنمية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر :

- اصبحت اثار العقوبات المباشرة وغير المباشرة ذات طابع تراكمي نتج عنها اختلالات بنيوية في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للشعب العراقي .
- كانت اولى الفئات التي تأثرت بالعقوبات هي فئة الاطفال ويعاني حالياً ٣٣% من اطفال العراق من نقص التغذية الحاد ، ويموت ، حسب ارقام اليونيسيف ، ٦٠٠٠ - ٧٠٠٠ طفل عراقي شهرياً بسبب نقص الغذاء والدواء .
- اصابة جميع مرافق العملية التربوية والتعليمية بالشلل التام أو الجزئي وتسرب اكثر من مليون طالب من المدارس وارتفاع نسب الرسوب .
- تدهور الاوضاع الصحية والبيئية بشكل خطير ، وقد ترك الوضع الصحي المتدهور تأثيراً بالغاً على الصحة العامة ، لاسيما ضمن فئات الامهات في سن الانجاب والحوامل والاطفال والشيوخ ، وبلغ عدد الوفيات نتيجة العقوبات اكثر من مليون مواطن عراقي لحد الان .
- انحسار كبير في دور المرأة وتراجع مساهماتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، لان تضائل فرص العمل وانخفاض المردود المالي له دفع اعداداً كبيرة من النساء الى ترك العمل.
- بروز ظاهرة هجرة الكفاءات من العراق الى الخارج بسبب ارتفاع تكاليف الحياة والمعاناة.

السيد الرئيس

ان الحصار الشامل المفروض على العراق باسم الامم المتحدة هو جريمة ابادة جماعية وانتهاك صارخ لجميع حقوق الانسان ، وان كل يوم يمر من دون حل يزيد من العبء الاخلاقي والقانوني والانساني على الامم المتحدة كمؤسسة وعلى اعضاءها كدول ، ونأمل ان يكون انعقاد مؤتمرنا هذا فرصة للدعوة لرفع العقوبات التي لاتوقف التنمية حسب بل تقتل بشكل جماعي الانسان الذي هو هدف التنمية .

وشكراً